



Kemalists and religious institutions 1919-1928

¹ Assist. Lect. Atheer J. Al. Shujairi

² Dr. Azza M. Mousa

¹ Al Jazeera University - College of Education – Hasahisa/ Sudan

² Al Jazeera University - College of Education – Hasahisa/ Sudan

Abstract:

With the fall of the Ottoman Empire, Arab influences were found to enter the Turkish society, especially among the members of the educated class, as was the advent of Mustafa Kemal and the establishment of the Turkish Republic in 1923, which ushered in a new era in the internal life of Turkey, as Mustafa Kemal wanted to reshape the Turkish state, and in the form that serves The new interests and directions that were inconsistent with the interests of the old era, at a time when the Ottoman regimes under the leadership of Ataturk began to lose their control, Mustafa Kemal wanted to strip the clergy in Turkey of the manifestations of power and influence, and the strict measures against religious ways and their followers were very influential in Destroy and close their religious institutions

1: Email:

Atheer.alshujairy@gmail.com

2: Email

azatase@gmail.com

1: **ORCID:** 0000-0000-0000-0000

2: **ORCID:** 0000- 0000-0000-0000



10.37653/juah.2023.137429.1131

Submitted: 18/12/2022

Accepted: 17/01/2023

Published: 15/09/2023

Keywords:

Kemalists
religious institutions
Turkey
Ataturk

©Authors, 2023, College of Education for Humanities University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).



الكماليون والمؤسسات الدينية ١٩١٩ - ١٩٢٨

١ م.م. أثير جاسم محمد الشجيري د. د. عزة محمد موسى

١ جامعة الجزيرة- كلية التربية- الحصاحيصا (السودان)

٢ جامعة الجزيرة- كلية التربية- الحصاحيصا (السودان)

الملخص:

بسقوط الدولة العثمانية ، وجدت المؤثرات العربية للدخول الى المجتمع التركي بخاصة بين افراد الفئة المثقفة ، كما كان مجيء مصطفى كمال وقيام الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ فاتحت عهد جديد في الحياة الداخلية لتركيا ، اذ اراد مصطفى كمال اعادة تشكيل الدولة التركية ، وبالشكل الذي يخدم المصالح والاتجاهات الجديدة التي كانت تتعارض مع مصالح العهد القديم ففي الوقت الذي بدأت فيه الانظمة العثمانية تحت زعامة اتاتورك تفقد سيطرتها ، اراد مصطفى كمال تجريد رجال الدين في تركيا من مظاهر القوة والنفوذ ، وكانت التدابير الصارمة ضد الطرق الدينية واتباعها مؤثرة للغاية في هدم مؤسساتهم الدينية واغلاقها .

الكلمات المفتاحية

الكماليون، المؤسسات الدينية، تركيا، اتاتورك

المقدمة:

شكل الدين دعامة اساسية من دعائم المجتمع التركي بعد سقوط الدولة العثمانية اذ كان للدين دورا في نفوس الشعب التركي فاتحه عهد جديد في الحياة الداخلية لتركيا اذ حاول كمال اتاتورك في توظيف الدين خدمة للمصالح والاتجاهات الجديدة مدركا اهمية الدين في بسط سيطرته على مقاليد السلطة ، لكنه ادرك بعد فترة من وصوله الى السلطة تجريد رجال المؤسسة الدينية من مظاهر النفوذ والقوة التي كان يتمتعون بها اذ كانت للإجراءات المتشددة مؤثرة للغاية في اضعاف المؤسسة الدينية والتخلص من تأثيرات النظام القديم الا ان تلك الاجراءات كانت تصطدم بمعارضة الشرائح الاجتماعية لا سيما ان الدين ادى دورا في التأثير على الانماط السلوكية للشعب التركي ، ان كل ما اراده الكماليون من كل تلك المحاولات فصل الدين عن الدولة وابعاد تركيا عن تأثيراتها الاسلامية .

جاء البحث لدراسة ثلاث مراحل تميزت المرحلة الاولى بقيام حركة الاستقلال التي

قادها مصطفى كمال ١٩١٩ - ١٩٢٣ وكيف وظف الدين لخدمة طموحاته في الامساك

بزمam السلطة فيما جاءت المرحلة الثانية بالإجراءات التي اتخذتها الكماليون ضد



المؤسسات الدينية بدء في الغاء السلطنة والخلافة وانتهاء بإعلان النظام الجمهوري واذي امتد من عام ١٩٢٣ - ١٩٢٥ ، اذ بعد ان كان ارساء معالم السلطة السياسية في البلاد .
 اما المرحلة الاخيرة التي امتدت من عام ١٩٢٥ - ١٩٢٨ اذ اندلعت الحركة الكردية في ١٣ شباط ١٩٢٥ فسارعت الحكومة الى اصدار قانون حفظ النظام (اقرار السكنون)
 يضاف الى ذلك اجراء سلسلة من الاجراءات كانت تهدف فصل الدين عن الدولة اذ الغيت وزارة الاوقاف وقضي شيخ الاسلام محاولا حصر نفوذ رال الدين ضمن نطاق العبادة ، كل تلك الاجراءات كانت تعديلا دستوريا حذفت بموجبه المادة التي تنص على ان دين الدولة هو الاسلام وتمت موافقة حزب الشعب الجمهوري في ٥ نيسان ١٩٢٨ علمنة الدستور التركي .

الكماليون والمؤسسات الدينية

كان للإسلام دورا سياسيا في تحديد سمات المجتمع التركي واتجاهات نظامه في العصر العثماني ، اما في العهد الجمهوري، فكان هنالك محاولات لإلغاء دور الدين من مؤسسات الدولة والمجتمع، وظلت تأثيرات الاسلام الروحية وتعاليمه وقيمة عميقة الاثر في سلوك الشعب التركي وذهنيته، وعلى هذا الاساس كان من الطبيعي ان تجلب الاجراءات العلمانية الكمالية معارضة شديدة وصلت في بعض الاحيان الى المجابهة المسلحة(الداقوق، ١٩٨٥، ٣٣).

شهدت تركيا قبل قيام الحركة الوطنية عام ١٩١٩ م احداثا مهمة على الصعيد الداخلي اسهمت جميعها بشكل مباشر في تهيئة المجتمع التركي للتغيرات التي نقلته في مدة قياسية من مجتمع يعتمد على الافكار الدينية بالدرجة الاساس الى مجتمع يتبنى الاساليب العلمانية العربية ، فأن مجيء جمعية الاتحاد والترقي عام ١٩٠٨ الى الحكم في الدولة العثمانية بداية للصراع بين رجال الجمعية والسultan العثماني، كما ان اعلان الدستور(الداقوق، ٢٠٠٣، ٧)، وما جاء فيه ان لكل المواطنين الحقوق القانونية دونما اعتبار للدين وحرية القضاء وحصانة المسكن وحظر الرقابة على المطبوعات، وحرية التعليم في المدارس، وصدر قوانين الانتخابات مما ادى الى ازدهار حركة النشر وظهور الاحزاب السياسية(علي، ١٩٨٧، ٢٧).

وهكذا بدأت مرحلة جديدة من مراحل التاريخ العثماني اسماها المؤرخون بالمرحلة الدستورية في الفترة (١٩٠٨-١٩١٨) ، وينبغي الاشارة الى انه كانت هناك ثلاث تيارات اساسية تتنازع الموقف السياسي والوضع الاجتماعي على المسرح التركي اولها قادة واعضاء

حزب الاتحاد والترقي، وثانيهما فكرة الجامعة الاسلامية التي تبناها السلطان عبد الحميد الثاني ١٧٧٦ - ١٩٠٩ ، وثالثهما النزعة القومية التركية التي كانت تحلم بتوحيد كافة الاترك في دولة قومية واحدة، وامام تعدد تلك التيارات السالفة الذكر، ظهر فريقان يتصارعان على السلطة ، هما لجنة الاتحاد والترقي، والمعارضة الرئيسية التي صدرت عن حزب الاتحاد العثماني الذي الفه الامير صباح الدين بعد عودته من باريس والذي كان ينادي باللامركزية وحصول الاقليات على السيادة التامة والاستقلال الذاتي(مصطفى، ١٩٩٢، ١٦٩-٢٧٠).

واذا ما امعنا النظر في ابعاد الصراع، واذا ما استثنينا اسطنبول التي تظم نسبة كبيرة من المتأثرين بالثقافة الغربية، ما لا يقل عن ٧٦% من الشعب التركي كان قرويا قد ابدى حرصا على الابقاء على الاسلام باعتباره الركيزة التي تقوم عليها الدولة العثمانية(مصطفى، ١٩٩٠، ٢٧٠)، فقد كان سكان الاناضول متدينين عميقي الايمان ويفتقرون الى الشعور القومي، وان قليلا من الاترك كان يمتلك احساسا حقيقيا بالقومية (Robinson, 1963, 37)، كان الاتحاديون عندما تولوا الحكم في الدولة العثمانية اتبعوا سياسة قومية متعصبة كان من شأنها ان اعطت مجالا واسعا لنمو الاتجاهات القومية بين شعوب الامبراطورية العثمانية من غير الاترك رد فعل لسياستهم ، كانت تلك السياسة ترمي الى تبني شعارات ومبادئ الحركات السياسية في بعض اقطار غرب اوربا وهي الحرية والعدالة والمساواة(حرب واخرون، ١٩٨٥، ٤٣٢).

وكان لبعض الكتاب اليهود الاوربيين امثال دور كايم Durkheim وفابري Fabry من خارج الدولة ومؤيذ كوهين، والآخر كان عضوا في جمعية الاتحاد والترقي، الاثر الكبير في توجيه افكار ضباط الجمعية نحو اقامة دولة واحدة قوامها العنصر التركي اطلق عليها اسم الطورانية(حرب واخرون، ١٩٨٥، ٤٤٣)، وهو امر له صدى سلبي للغاية بالنسبة للشعور الاسلامي العام، فيقول الرحالة عبد الرشيد ابراهيم الذي تجول في ارجاء الدولة في اوائل القرن العشرين واصفا حال قادتها يوم ذاك "لم يبق للأتراك الاتحاديين علاقة بالدين ونحن نرى القناصل العثمانيين الموجودين في الهند لا يصومون ولا يؤدون الصلاة" (علي، ١٩٨٧، ٣٢٠).

وقد بدأت ملامح التغيير في الدولة العثمانية منذ الايام الاولى لانقلاب ١٩٠٩ عندما ابعد عدد حاشية السلطان بما فيهم رئيس الكتاب عن السلطة(علي، ١٩٨٧، ٣٢٠)، وكان من الواضح ان تغيير هؤلاء كان يزيد على ان يكون مجرد عمل اداري بحت، الى تغيير في

أدوات السلطة نفسها، وجاء اعلان النمسا ضم البوسنة والهرسك اليها في ٩ تشرين الاول ١٩٠٨ لإعلان امارة بلغاريا انفصالها عن الدولة العثمانية، وعلان الثورة في كريت التي طلبت الانضمام الى اليونان، يمثل انتكاسه سياسية لحكم الاتحاديين، ومن ثم ادى ذلك الى هبوط سريع في ثقة الشعب بصواب الخط الفكري الذي تنتجه الجمعية (سيسورات، ١٩٧٤، ١٨٤).

تزايد تصاعد الاحداث في الدولة العثمانية فزاد الجمعية حنقا وتحولت الى دكتاتورية ترأس فيها انور باشا حكومة من ثلاثاء اعضاء هما جمال باشا وطلعت باشا، وكان شعارها الوحدة القائمة على سمو العنصر التركي (علي، ١٩٨٧، ٢٥٢)، مما ادى الى نفور الناس من الاتحاديين وزاد من نقمة الناس عليهم، فقد كان ضباط جمعية الاتحاد والترقي يحثون جنودهم على ضرورة الابتعاد عن رجال الدين، واتخذوا قرارا الزموا فيه طلبة المدارس الدينية بالالتحاق بالخدمة العسكرية بعد ان كانوا يعفون منها، مما ولد تذمر في اواسط الطلبة وعدته المعارضة اجراء ضد الدين وتعاليم الشريعة (مصطفى، ١٩٩٠، ٣٥٢)، ولكن على الرغم من الاوتوقراطية التي اعتمدها الاتحاديون، الا انهم عملوا على معالجة الكثير من المساوئ التي كانت الدولة العثمانية تعاني منها وصولا الى تحقيق الاتجاه العلماني ومن ذلك تحرير المرأة وسفورها وتعليمها لتولي الوظائف بدل الرجال الذين يذهبون الى ميادين القتال، كما قامت المرأة بالعمل في التجارة بعد ان طرحت الحجاب مرتدية الملابس الاوروبية الحديثة، وفي عام ١٩١٦ اصدرت الجمعية قانونا سمح للنساء بالحصول على الطلاق اذا ما ثبت سوء تصرفات الرجل، ومع ذلك جرت المحافظة على كثير من التقاليد القديمة المرتبطة بوضع المرأة وبخاصه في الريف (سيسورات، ١٩٧٤، ١٨٩).

وبعد ان امسك حزب الاتحاد والترقي بزمام السلطة في الدولة العثمانية حتى سقوطها عام ١٩١٨ كانت الدولة العثمانية تحت رحمة الجناح العسكري الذي يقوده انور باشا يسعى الى تحالفات مع الدول الاجنبية، وكان هذا الجناح يميل الى الارتباط مع المانيا، اذ لم يعلن الاتراك الحرب رسميا، بل فعل نيابة عنهم اشترك ثلاثة مدمرات تركية يقودها احد الالمان بضرب الموانئ الروسية، انتهت الحرب العالمية الاولى بانذار الجانب الذي حالفته الامبراطورية العثمانية (مصطفى، ١٩٩٠، ٢٩٧).

وفي غمرة تلك الحرب اصبحت الدولة العثمانية محورا للصراع في الشرق الاوسط، واذا كانت النتائج التي نشبت عن تلك الحرب تعتبر قاسية بالنسبة الى الدولة العثمانية، فأنها

في الوقت نفسه ساعدت على ميلاد الامة التركية الحديثة ودولتها المعاصرة ، وبعد الحرب العالمية الاولى وهزيمة الدولة العثمانية فيها، عقدت هدنة مودروس بين الدولة العثمانية والدول الاوربية المتحالفة في ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨، وكانت اعلان نهائيا عن سقوط هذه الدولة، اذ قلص بموجب شروط هذه الهدنة افراد الجيش العثماني الى خمسين الف مقاتل واعيدت الامتيازات الاجنبية، وانسحبت القوات العثمانية من البلاد العربية ، واحتل الحلفاء اكثر ممتلكاتها (مصطفى، ١٩٩٠، ٢٩٧).

وبعد عقد الهدنة بخمسة اشهر (اي في اذار عام ١٩١٩) نزلت الجيوش اليونانية، تحت حماية السفن البريطانية الى البر التركي، اذ كان مطلبهم الفوري (دولة بطنس) التي مركزها مدينة سمسون على البحر الاسود والمنطقة الغربية من الاناضول (ازمير)، وقد اراد الاتراك محاربة اليونانيين، الا ان السلطان وحيد الدين محمد السادس ١٩١٨ - ١٩٢٢ منعهم من المقاومة ، فقامت مذبحه قتل فيها مئات المدنيين الاتراك، كما تقاسمت القوات الفرنسية والبريطانية بلاد الاناضول نفسها ، عند ذلك رات السلطات العثمانية وعلى رأسها السلطان وحكومة الاستانة قبول الامر الواقع والتعاون مع القوات الاجنبية الغازية، فتم حل لجنة الاتحاد والترقي وعطل البرلمان وفوضت الرقابة على الصحف، وعاد نفوذ رجال الدين من جديد واسترد شيخ الاسلام الاشراف على المدارس الدينية، واسترجعت المحاكم الشرعية الكثير من صلاحيات المحاكم المدنية، الا ان الفئات الوطنية والقومية واصحاب الحرف وافراد الجيش العثماني رفضوا الذل المفروض عليهم وبدئوا بتشكيل جمعيات الدفاع عن الحقوق من اجل استقلال بلادهم وبدئوا بالتعاون مع مصطفى كمال الذي انتقل الى شرق الاناضول ليبدأ المقاومة هناك(الداوق، ١٩٨٥، ٢).

قال مصطفى في احد خطباته ((لقد تداعت دعائم الامبراطورية العثمانية، وتمزقت اوصالها ، ولم يبق الاتراك سوى الاناضول)) ، وقد اكد في خطابه على ضرورة تأسيس الدولة التركية الحديثة ضمن حدود الاناضول تسود فيها القوانين وتتمتع بالاستقلال السياسي من خلال توحيد كافة الجمعيات الوطنية ، لذلك نهضت الحركة الوطنية بقيادة مصطفى كمال لتتولى مهمة الدفاع عن الوطن وقادها بكل جدارة لمقاومة الاحتلال الاجنبي من جهة(مصطفى، ١٩٩٠، ٢٩٧)، ولتعبئة الجماهير التركية من خلال عقد المؤتمرات الوطنية من جهة اخرى، ويعد مؤتمر ارضوم الذي عقد في ٢٣ تموز ١٩١٩ نقطة تحول في تاريخ الحركة الوطنية التركية، اذ عد بمثابة اول تجمع وطني لمقاومة الاحتلال الاجنبي من جهة

وتحدياً لإدارة السلطة العثمانية من جهة أخرى، إذ أدى المؤتمر إلى نشاط الدعوات الدينية في الأناضول ولحق السكان للتضامن مع الحركة الوطنية كما عد المؤتمر بمثابة المجلس التأسيسي لتركيا الحديثة لأنه وضع لبنتها الأولى بانتخاب مصطفى كمال بالإجماع لرئاسة المؤتمر وبمطالبة تأسيس دولة تركيا الحديثة (Okin, 1965, 59).

أدى مؤتمر أرضوم إلى إثارة الحماس الوطني لدى الأتراك، فبدأت عملية قيادة المقاومة ضد المحتلين، سادتها جمعيات مدافعي الحقوق التي كانت قد تأسست في معظم الولايات التركية، وقد كانت معظم هذه الجمعيات تعمل بوعي مشاعرها الوطنية من دون الانضمام إلى التجمع الوطني، الأمر الذي دفع مصطفى كمال إلى عقد مؤتمر جديد في مدينة سيواس في ٤ أيلول ١٩١٩ انتخب رئيساً له (لينشوفسكي، ١٩٦٤، ٥٦-٨٧).

وقد اتخذ هذا المؤتمر قراراً بأجراء الانتخابات النيابية في المناطق المحررة من تركيا وإرسال النواب الجدد إلى مجلس المبعوثين العثمانيين في محاولة للإظهار قوة المقاومة الشعبية لاحتلال الأجنبي، وإخراج الإنكليز الذين كانوا يقدمون الدعم إلى السلطان المتعاون معهم ضد مصطفى كمال وحركته واثناء انعقاد المجلس قامت قوات الحلفاء باحتلال استانبول _ مقر الخلافة في ١٦ آذار ١٩٢٠ واعتقلت النواب الكماليين في المجلس، مما أثار ثائرة الرأي العام في الداخل واتخذها الكماليين وسيلة لنقل المجلس إلى أنقرة تمهيداً لسحب الشرعية وإسقاطها عن حكومة استانبول بعد ثبوت تهاون السلطان في تلك الأحداث (الداقوق، ١٩٨٠، ٤).

كان رد فعل البرلمان التركي قوياً، إذ أصدر في ١٨ آذار ١٩٢٠ قراراً استنكر فيه اعتقال بعض أعضائه وعطل نفسه إلى إصدار السلطان العثماني في ١١ نيسان أمر بحله، فكان آخر برلمان اجتمع في القسطنطينية، فلم يكد أن عطل البرلمان وتم حله حتى أجريت انتخابات لجمعية وطنية جديدة تجتمع في أنقرة، اجتمعت الجمعية في ٢٣ نيسان ١٩٢٠، ومع كون أعضائها كانوا ممثلين للشعب إلا أنهم ظلوا موالين للسلطان محمد السادس الذي حمل رجال الدين على إصدار فتوى تعلن الوطنيين ثواراً وتبيح قتلهم، إذ لم تنتج عن تلك الفتوى إجراء للقبض على الثوار وتم في ١١ أيار ١٩٢٠ إصدار حكم على مصطفى كمال ورفاقه بالإعدام كخائنين فرد الوطنيين على ذلك بتعيين مجلس وزراء خاص بهم، وأعلنت الجمعية الوطنية في ١٩ أيار أن الصدر الأعظم خائن لبلده (Okin, 1965, 62).

وامام هذه التطورات بين السلطان ورجال الدين من جهة، وبين مصطفى كمال

وجماعته من جهة اخرى، وجدت المسألة الدينية دورها في حرب الاستقلال التي قادها مصطفى كمال باتجاهين متعاكسين، الاول كان يمثله السلطان الذي دفعته الدول الاوربية ضد الحركة الوطنية ومحاربة من وصفتهم (ملحدي انقرة (سيسورات، ١٩٧٤، ٢٣٤).

اما الاتجاه الثاني فكان يمثله مصطفى كمال الذي كان مدركا لأهمية الدين وسيلة من وسائل النضال ، كما كان مدركا لطبيعة الاوضاع العامة التي تمر بها البلاد، ومكانه السلطان الدينية بصفته خليفة المسلمين لدى عموم السكان، لذلك لم يتعرض مصطفى لمكانه السلطان الدينية خوفا من اثاره مشاعر المسلمين، وقد اكد مصطفى كمال في اول ايام حرب الاستقلال على اواصر الاخوة الاسلامية، والقتال ضد من وصفهم بالكفرة (الاجانب) واضفاء الطابع الديني على ثورته من خلال رسائله وبياناته، كما نشطت الدعوات الدينية في منطقة الاناضول، وارسل مصطفى كمال الدعاة الى الهند واذربيجان والى الاقطار العربية لحث السكان على التضامن مع الحركة الوطنية، وعلى الصعيد نفسه بذل مصطفى كمال جهودا مضنية لإظهار نفسه بمظهر الرجل الامين على المقدرات الاسلامية وليبرهن ان الحركة الكمالية لا غبار عليها من الناحية الدينية(سيسورات، ١٩٧٤، ٢٣٤).

وبعد تشكيل البرلمان في انقرة في ١٩ اذار تحت اسم (المجلس الوطني الكبير) وانتخاب مصطفى كمال رئيسا له، اتخذ انقرة مركزا لحركته معلنا ان اللجنة القائمة هناك هي الحكومة الشرعية في تركيا داعيا الى طاعتها ومطالبتها السلطان ان يقر بسلطتها (Dumont, 18-19).

ومما تجدر الاشارة اليه في هذا السياق ان رجال الدين في المجلس الوطني الكبير كانوا يشكلون نسبة ٢١ % من مجموع اعضائه(الجميل، ١٩٨٧، ١٧)، وبذا يمكن القول ان وجود هذه النسبة من رجال الدين قد اعطى المجلس نوعا من الصيغة الدينية.

بعد ان اتمت حكومة انقرة الوطنية مهمة تحرير الاراضي التركية من الغزو الاجنبي، كان من الطبيعي ان تصطدم تلك الحكومة مع المؤسسات العثمانية كالسلطة والخلافة، اذ ان وجود سلطتين في دولة، احدهما تقوم على اساس ديني في حين تتبنى الثانية نظرية قومية يجعل من الصعب ايجاد التقاهم فيما بينهما وبالتالي لا بد من زوال احدهما من المسرح السياسي التركي (لينشوفسكي، ١٩٦٤، ٨٦-٨٧).

ومع ان مصطفى كمال كان منذ بداية نضاله السياسي يفكر في نقل السلطة من السلطان الى الامة ويحول الولاء من شخص السلطان الى الشعب، الا ان التطورات السياسية



التي عاشتها تركيا والولاء الذي يكنه الناس للخلافة دفعة الى التريث في تحقيق ما يطمح اليه فبعد تحرر مصطفى كمال من تهديد مدافع الحلفاء ومن الغزاة اليونان حتى بدأ سلسلة من الاصلاحات لا نظير لها في التاريخ وكان اول من وقع ضحية لهذه الاصلاحات هو السلطان العثماني (Dumot,20-28) .

ولما كانت السلطنة والخلافة لا تزالان تحظيان بالدعم من المسلمين فقد كان من الصعوبة ان تقدم الحكومة على مثل تلك الخطوة دفعة واحدة لذلك وجدت الحكومة نفسها امام جملة خيارات، اما ان تواصل مسيرتها والقيام بهذه الخطوات او البقاء على النظام القديم او التفريق بين السلطين الدينية والدنيوية، وكان الاختيار الاخير اكثر سهولة في الوقت الذي شكل المحافظون في المجلس الوطني الكبير معارضة قوية معتبرة السلطين الدينية والدنيوية متلازمين(مصطفى، ١٩٩٠، ٣٠٥).

وقد تضافرت عوامل عديدة دفعت الكماليين الى ترسيخ دعائم حكمهم والغاء السلطنة منها احساسهم بالانتصار الذي حققوه بعد دحر القوات الاجنبية ووقف التقدم اليوناني في وقت كان الازدراء بوجه للسلطان الذي فقد احترام الشعب الذي تغافل عن التصدي لقوات الاحتلال البريطاني والسماح لها بالهجوم على البرلمان العثماني في استانبول واعتقال نوابه (الجوهري، ١٩٨٢، ١٠).

وفي ضوء ما تقدم ايقنت حكومة انقرة بأن الوقت قد حان لإلغاء السلطنة وليس امامها سوى انتظار الفرصة المناسبة لذلك، وما ان وجهت الدعوة يوم ١٧ تشرين الاول ١٩٢٢ لكل من حكومتي انقرة واسطنبول كي تبعثا بوفديهما الى مؤتمر لوزان لوضع شروط الصلح، وعملت منطقة الاناضول بذلك الخبر حتى ثارت ثائرتها وهاجمت انصار السلطان وحيد الدين الذي عدته خائنا لبلده ، عند ذلك شعر مصطفى كمال ان مسألة الغاء السلطنة قد حان وقتها (سيسورات، ١٩٧٤، ٢٣٨) .

ولأجل ذلك دعا مصطفى كمال المجلس الوطني الكبير للانعقاد في ١ تشرين الثاني ١٩٢٢ وعرضت امامة مسألة الغاء السلطنة، وقد اعتبرت هذه الخطوة ضربة حاسمة للقوى الدينية والسياسية المحافظة على اعتبار ان السلطنة هي احدى اعمدة النظام القديم(الجميل، ١٩٨٧، ٥٤).

عند محاولة الحكومة الكمالية الغاء للسلطنة انقلابا بارزا في تاريخ تركيا الحديث الامر الذي انعكست اثاره على الاوضاع الداخلية التركية من جهة ، وعلى علاقتها الخارجية

من جهة اخرى، فقد اثار قرار الغاء السلطنة ردود فعل متباينة لدى الاوساط التركية والعربية، اذ جوبه بالانتقاد داخل المجلس الوطني الكبير (ذات الميول الدينية) التي كانت ترى ان بلوغ الاستقلال لا يتم الا عن طريق تقوية الرابطة الدينية (Kirkwood, 1927, 144) ، في حين اعتقدت اوساط اخرى ان الالغاء ادى الى التأثير على وحدة الجامعة الاسلامية ، وهكذا فحين انعقد مؤتمر الصلح في لوزان في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢ - تشرين الثاني ١٩٢٣ لم تكن سوى حكومة انقرة التي مثلها عصمت باشا وزير الخارجية التركية آنذاك وعضوية رضا نور والحاخام ناجوم (حاخام اسطنبول الاعلى) ، لقد سعى عصمت باشا على حمل المؤتمر على الاخذ بالمطالب التي اوكلها اليه المؤتمر الوطني الكبير التي تتضمن الاعتراف بالسيادة التركية على اراضيها وقيام اليونان بدفع التعويضات جراء الدمار الذي خلفته الحرب اليونانية التركية، والغاء الامتيازات الاجنبية، وتعديل الحدود مع العراق (الزين، ١٩٨٣، ١٧٢).

احتوت معاهدة لوزان على سبع عشرة وثيقة اساسية، فقد نصت المادة الاولى من ميثاق الصلح على اقامة سلام بين الحلفاء من جهة وتركيا من الجهة الاخرى، بينما تضمنت المادتان الثانية والثالثة من ميثاق الصلح مسألة الحدود بين تركيا وبلغاريا واليونان وسوريا والعراق، وتخلت تركيا وفق المادة السادسة عن الاراضي الواقعة خارج الحدود التي رسمتها المعاهدة ، في الوقت الذي تعهدت اليونان بموجب المادة التاسعة والخمسين من الميثاق بدفع تعويضات عن الاضرار التي خلفها الجيش اليوناني في منطقة الاناضول (Lewis, 1968, 2) .

ان مؤتمر لوزان تناول جميع المسائل المطروحة امامه باستثناء مشكلة الاسكندرونة ومشكلة الموصل مع العراق ومشكلة المضائق، وكانت وجهة النظر الغربية حول المؤتمر اتسمت بالسلبية تجاه الوفد التركي الذي تجاهل مواقف العرب ومساندتهم له اثناء حرب الاستقلال ، ذلك عندما اعلنت تركيا تنازلها عن الولايات العربية دون تحديد الجهة المتنازلة لها، مما اعتبرته بريطانيا اعترافاً ضمناً بالاحتلال البريطاني لتلك الولايات (الجميل، ١٩٨٧، ٢٠) .

كان الغاء السلطنة وما تم تحقيقه في مؤتمر لوزان فاتحة عهد لعمليات اصلاحية اخرى كان لها الاثر على مستقبل البلاد وتحديد معالم وسمات الحكم فيه، وتتمثل في قرار اعلان الجمهورية في ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٣ ، فقد تم خلال تلك المدة انجاز الكثير من الاصلاحات التي كانت الدولة بأمر الحاجة اليها مما هيا قاعدة متبنيه لقيام دعائم الجمهورية

التركية الحديثة لاحقا (جريدة العراق، ١٩٢٢).

كما ان من غير المنطقي تجاهل معاهدة لوزان وما ادته من دور في هذا المجال الامر الذي دعا حزب الشعب الجمهوري وقيادته في التفكير بالنظام الجمهوري (Spulerm) (1977, 529-530).

وفي ضوء التطورات السابقة عقدت مجموعة حزب الشعب الجمهوري في المجلس الوطني الكبير برئاسة علي فتحي اجتماعا لها يوم ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٣ لمناقشه قائمة المرشحين لمجلس الوزراء ، وبعد مداوات عجزت المجموعة عن التوصل الى حل لهذه الازمة ادرك مصطفى كمال ان الوقت قد حان للتدخل لتخليص البلاد من المتاعب والمصاعب (جريدة العراق، ١٩٢٢، ١٨١).

توجه مصطفى كمال الى مبنى الجمعية الوطنية ليعلن عن قيام النظام الجمهوري وانتخابه رئيسا للجمهورية يكون متمتعا بكافة الصلاحيات اذ خاطب النواب قائلا (حسين، ١٩٦٧، ١٥-٢٣) : ((لقد اخترتموني حكما فيما بينكم لإخراجكم من هذه الازمة، ولكنني اقول لكم ان هذه الازمة ليست ناجمة عن اسباب عابرة : انها نتيجة طبيعية لهذا النوع من الحكم ، فالجمعية الوطنية تمارس في الوقت نفسه السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وهذا امر غير مقبول وليس له مثل في جميع دول العالم المتقدمة اليوم، ان كل واحد منكم يريد ان يجعل من نفسه وصيا على الحكومة وان يتدخل في كل صغيرة وكبيرة من شؤونها وان تؤخذ موافقته سلفا على كل خطوة تريد ان تخطوها، وما من حكومة تستطيع ان تحكم في حاله شاذة كهذه، ان هذا ليس حكما بل مجرد فوضى ، وقد لمست ذلك بأنفسكم ، لذلك اصبح يتحتم علينا ان نعيد النظر في تركيبنا السياسي من الاساس والحل الوحيد هو اعلان الجمهورية)) . (شاكر واخرون، د.ت، ١١٠)

ان اقتراح مصطفى كمال بجعل تركيا دولة ذات نظام جمهوري كانت صدمة لنواب الجمعية بعد سماعهم هذا التعديل الدستوري الذي يريده مصطفى كمال وتهديب الكثير منهم من الاقدام بالموافقة على هذه الخطوة التي وجدوا فيها نذيرا بإلغاء الخلافة، الا ان مصطفى كمال طالبهم في الحال التصويت على المشروع مذكر النواب بانهم قد تعهدوا خطيا بقبول الحل الذي قدمه دون اعتراض وبدأت عملية التصويت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٣ ففاز المشروع بأكثرية الاصوات(شاكر واخرون، د.ت، ١١٠).

وقد وجد الوعاظ والعلماء فرصتهم السائحة في هذا القرار يستثيرون الشعور الديني



لدى الجماهير ويؤلبونها عليه، لقد اثار قرار اعلان الجمهورية ردود فعل معارضة، ولم يسر من دون انتقاد وبخاصة بين رجال الاستانة وصحافتها وعند بعض قادة الحركة الوطنية الذين ساورهم الشك والريبة من تصرفات وخطوات مصطفى كمال، وتوزعت قضية معارضة اعلان الجمهورية على تيارات متعددة، فمنهم من ابدى ارتياحه من نجاح النظام الجمهوري ، ومنهم من رأى فيه مخالفه لتقاليد الامة وعاداتها(مصطفى، ١٩٩٠، ٢٨١-٢٨٢).

وكان ردة فعل رجال الدين قويا، لا سيما بعد ان فشلت مطالبها في تسليم احد افراد البيت العثماني رئاسة الدولة، كما عبرت الصحافة التركية يوم ٦ تشرين الثاني ١٩٢٣ عن الدهشة من ذلك القرار مبينة ان ابدال شكل الحكم دون تغيير الافراد لا يخدم سيرة البلد(ارمسترونغ، ١٩٣٦، ١٩١).

ان اهمية اعلان الجمهورية تكمن في احداثها نقله نوعية في شكل وبنية النظام السياسي التركي وذلك من خلال تبنيه فلسفة جديدة مغايرة للفلسفة التي قامت عليها الامبراطورية العثمانية منذ اواخر القرن الثالث عشر(الزين، ١٩٨٣، ١٩٧).

وبعد الغاء السلطنة واعلان الجمهورية، حقق مصطفى كمال بعض ما كان يدور في نفسه من الافكار والمطامح ولم يغض مضجعه سوى مشكلة الخلافة التي تعد قضية تحدي لمشاعر غالبية الشعب التركي المتعلق بترائه وتقاليده وتحدي لمشاعر اكثر من اربعمائة مليون مسلم في العالم آنذاك (الزين، ١٩٨٣، ١٩٥-١٩٦).

وذلك ان الخلافة في نظر مصطفى كمال قد باتت رمزا لتخلف تركيا وعجزها عن مواكبة التقدم بسبب الذين تعاقبوا على استلامها واستخدامها لإشباع شهواتهم دون الاكتراث بأحوال عامة الشعب و مما كان يزيد من غضب مصطفى كمال وسخطه على الخلافة تصرفات الخليفة نفسه الذي حاول ان يعزز مكانته بين الناس بحجة الدين، كذلك تصرفات رجال الدين الذين كانوا يحيطون بالسلطان ويجندون انفسهم لخدمته من خلال قيامهم بحملات من التضليل ضد كل حركة اصلاحية، فيستغلون عواطف الجماهير ويستثيرون تعصبه للدين بحجة المحافظة على الاسلام والخلافة (الجميل، ١٩٨٥، ٧٩).

وعلى حد تعبير ارمسترونغ بشأن تصرفات السلطان، اذ ((صار كلما ذهب للصلاة يوم الجمعة يمتطي صهوة جواد ابيض، على غرار ما كان يفعل السلطان محمد الفاتح ويحيط نفسه بحرس من الفرسان بينما تسير الجموع وراء مهللة مكبرة، كما اخذ يستقبل في قصره عليه القوم من رجال الحاشية ويستقبل زيارات السفراء والمبعوثين الاجانب بوقار السلطة))



(الزين، ١٩٨٣، ١٩٧)

ولم يكن التفكير في الغاء السلطنة حالة مفاجئة للأتراك و فقد تفاعلت عوامل عديدة اسهمت في بلورة القرار الذي اتخذه مصطفى كمال بشأن السلطنة ، فعلى الصعيد الخارجي كانت هناك احداث اقنعت الساسة والمثقفين بعدم جدوى اتباع سياسة الجامعة الاسلامية، وذلك في ضوء ما افرزته حرب البلقان التي خاضها الدولة العثمانية عام ١٩١٢-١٩١٣ ضد بلغاريا واليونان التي ادت الى خسائر كبيرة لحقت بالدولة العثمانية (Karpat, 45).

على اثر الغاء السلطنة واعلان الجمهورية اثار مصير الخلافة قلقا في الداخل والخارج لا سيما لدى مسلمي الهند ولدى الاتراك الذين كانوا يأملون ادامة العلاقات مع الاقطار الاسلامية، فقد نشرت كبريات صحف استانبول في ٢٤ تشرين الاول نص رسالة موجهة الى رئيس الوزراء عصمت باشا من اثنين من ابرز مسلمي الهند (الاغا خان) زعيم الطائفة (الاسماعيلية) ، والسيد (امير علي) زعيم الطائفة المحمدية جاء فيها : ((ان فصل الخلافة عن السلطنة قد قوى مغزاهما عند المسلمين بوجه عام وطلب كاتباهما من الحكومة التركية اقرار الخلافة)) (الزين، ١٩٨٣، ١٩٨).

وقد وجد مصطفى كمال ان تحقيق فرصته قد جاءت، فاخذ يبحث عن الحقائق للكشف عن تاريخ هاتين الشخصيتين، اذ تبين له انهما من عملاء الاستخبارات البريطانية ... وان الاغا خان قد عاش في بريطانيا عيشة الترف ويحيط نفسه بعشرات العشيقات الجميلات فاتخذ من جميع هذه الامور ومن حياة الاغا خان مناسبة لإثارة الشعور لدى الراي العام قائلاً(الزين، ١٩٨٣، ١٩٨) : ((ان انكلترا العدو الماكر للدود حين فشلت في القضاء على تركيا بوساطة اليونانيين عمدت الى دسائسها المألوفة فأخذت تستخدم صنيعتها)) (الاغا خان)) لدى انفها في شؤون تركيا ومناصرة الخليفة وشطر الاتراك الى معسكرين بغية الحرب الاهلية فيها))(الزين، ١٩٨٣، ٢٠٠).

لذلك استطاع مصطفى كمال بعد تلك الخطبة من اخماد الفتنة وكتبها في مهدها، وقد اثارت خطبه مصطفى كمال ((الجمعية الوطنية)) فعقدت اجتماعا طارئا في الثالث من اذار عام ١٩٢٤ واخذ النواب يتسابقون الى شن الحملات على البريطانيين والاعا خان(الجميل، ١٩٨٥، ٢٠).

على الصعيد الاخر، كانت العوامل الداخلية لا تقل اهمية عن العوامل الخارجية في تقرير مصير الخلافة، ان قرار الاول من تشرين الثاني بإلغاء السلطنة قد حسم الموقف مسبقا



تجاه الخلافة من خلال تحديد العلاقة بين السلطة السياسية والخلافة (مصطفى، ١٩٩٠، ٣١٣).

وفي اطار العوامل المشار اليها وبعد توقيع معاهدة لوزان وعلان الجمهورية فقد توفرت للقيادة التركية الاسباب المقنعة لإلغاء الخلافة ولم يكن يعوزها سوى الفرصة المناسبة لتحقيق ذلك الهدف، وقد وافتها الفرصة من خارج البلاد حينما ارسل الزعيمان الهنديان (اغا خان) و (امير علي) خطاب الاحتجاج باسم مسلمي الهند الى الحكومة التركية يطالبانها باحترام مقام الخليفة العثماني، وقد تم نشر هذا الخطاب في صحف اسطنبول يوم ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٤ قبل ان تسلمها الحكومة التركية (الزين، ١٩٨٣، ٢٠٢).

مما حدا بالمجلس الوطني الكبير على عقد اجتماع يوم ٣ اذار ١٩٢٤ النظر في قضية الخلافة وقدمت ثلاثة مقترحات الاول يقضي الخلافة واخراج افراد العائلة المالكة، والثاني يقضي بإلغاء وزارتي الشريعة والاقواف، اما الثالث ينص على توحيد التعليم، وقد دامت المناقشة بشأن المقترحات الثلاثة خمس ساعات تم من خلالها الغاء الخلافة في ذلك اليوم، لقد تضمن قرار الغاء الخلافة حرمان الخليفة وافراد العائلة من الإقامة داخل حدود الجمهورية التركية واسقاط حق المواطنة عنهم ومصادرة اموالهم ونقلها الى خزينة الامة ونقل ما في قصور واماكن السلطنة الملغاة من مفروشات الى الامة التركية، وبعد الغاء الخلافة لم تحدث ردود فعل سريعة من الشعب التركي (الجميل، ١٩٨٥، ٢٥).

فالباحث التركي اوركا (Orga) يقول : ((ان الشعب التركي لم يكن لديه علم بما حصل)) ، ومع ذلك فقد ظهرت ردود فعل مضادة عقب الالغاء لكنها لم تسري الى اكثر من مستوى الاحتجاج ، فرجال الدين اعلنوا معارضتهم ضد هذا الاجراء ورفضوا العمل وذهب البعض منهم الى تأليب الراي العام والاحتجاج ضد تلك القرارات (جريدة العراق، ١٩٢٤).

وفضلا عما ذكر فان ما حدث فيما بعد كان اخطر بكثير اذ ان العناصر المساندة للتيار الديني وللسلطنة والتي اشير اليها سابقا قد عاودت نشاطها متخذة من الغاء الخلافة ذريعة لتشكيل تنظيم منشق عن الثورة التركية عبرت عنه بتأسيس (حزب الترقى الجمهوري) (Lewis, 1968, 260).

ففي ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٤ اعلن عن تأسيس الحزب المذكور وانتخب الجنرال علي فؤاد امينا عاما للحزب، وكان من مبادئ الحزب الجديد الاخذ بالفكر الليبرالي والدعوة الى الديمقراطية، وحماية الحريات العامة واحترام المقدسات الدينية ومراقبة اعمال الحكومة،



وتحقيق الوحدة الوطنية والاكتفاء الذاتي في الزراعة وتصنيع البلاد(ارمسترونغ، ١٩٣٦، ١٩٧).

لم تكن للحزب الجديد صحيفة تتطرق بأسمة ، الا ان صحف (وطن) و (توحيد الافكار) و (الاستقلال) كانت تؤيد وتنتشر اراءه وفعاليتها، ويظهر ان اراء الحزب الليبرالي واحترامه المقدرات الدينية استقطبت الفئات الدينية والناقمة على الوضع القائم، مما ادى الى ان يكون ، اي الحزب ، قوة مؤثرة في المجتمع التركي بعد ان فتح له فروعاً في معظم الولايات التركية(الجميل، ١٩٨٥، ٢٦).

وفي خضم تلك الاحداث اندلعت الحركة الكردية في ١٣ شباط ١٩٢٥ فسارعت الحكومة الى اصدار قانون حفظ النظام (اقرار السكون) والذي الغت بموجبه حزب الارتقاء الجمهوري في الخامس من حزيران من العام نفسه(دروزة، ١٩٤٦، ٦٨-٦٩).

تعد الحركة الكردية بقيادة سعيد بالو شيخ الطريقة النقشبندية تطوراً خطيراً في مسار حركة المعارضة للحكومة التركية الجديدة فقد كان للعامل الديني فضلاً عن العوامل الاخرى دور مؤثر في قيام تلك الحركة ، فالسلطان وسلطته كانا لهما اثر غير اعتيادي لدى الاوساط التركية في تركيا ، التي جل اعضائها من الاكراد (جريدة العالم العربي، ١٩٢٤) .

وعلى الرغم مما حملته هذه الحركة من شعارات بعودة الدين الى وضعه السابق الا انها تركت اثار سلبية عليها ، تجلت في نظرة عموم الاتراك وخاصة الطبقة المثقفة منهم اليها كحركة رجعية تهدف الى قلب النظام الجمهوري مما جعلها ذريعة بيد الحكومة للقضاء عليها وضرب القوى المعارضة لها (دروزة، ١٩٤٦، ٧٣) .

لم تقتصر ردود الفعل على الغاء الخلافة على تركيا وحدها، بل تعدى ذلك الى الاقطار الاسلامية، فقد قوبل الغاء الخلافة باستثناء شديد لدى مسلمي الهند الذين عقدوا الآمال على تركيا في خلاصهم من الاستعمار البريطاني ، وفي العراق كتبت جريدة الاستقلال في عددها الصادر يوم ١٠ اذار ١٩٢٤ مقالا جاء فيه(٦٤) ((ان الاتراك قد تعرضوا لما ليس من شأنهم حينما اقدموا على البت في امر الخلافة)) ، ومضت الجريدة ((ان العالم الاسلامي وعلى رأسه العلماء لن يظل وافقاً موقف المتفرج ، ولن يصر على اي عمل يغضب الله ورسوله)) (الداقوق، ١٩٨٥، ١٣).

على صعيد اخر ظهر النقاش والجدال بين الدول الاسلامية بعد الغاء الخلافة، وقد انحصر هذا الجدل بين الشريف حسين بن علي ملك الحجاز والملك فؤاد ملك

مصر (الداقوق، ١٩٨٥، ١٣).

فضلا عن ردود الفعل هذه في الاقطار الاسلامية، فقد وجدت ردود فعل اخرى من الدول الاستعمارية وخاصة بريطانيا وفرنسا وايطاليا جميعها كان دفاعها هو الحرص على مصالحها المهمة في الاقطار التي تسيطر عليها (S. Shaw and E. Shaw, 1977,) . (384-385) .

مهما يكن من امر فان ما اقدمت عليه الجمهورية التركية يعد اخطر ما شهده العالم الاسلامي من تحولات، اذ اعتبرت حلقة من سلسلة الاصلاحات في المنظور البعيد والتي قلبت الواقع التركي من شكل الى اخر (جريدة العالم العربي، ١٩٢٥) .

فما ان تم القضاء على الخلافة حتى اجرى سلسلة من التغيرات التي استهدفت فصل الدين عن الدولة، فقد الغيت وزارة الاوقاف والشؤون الدينية ، ووظيفة شيخ الاسلام ، وتمت مصادرة موارد الاوقاف وتحويلها الى الحزانة ، وجرى نقل الاشراف على المدارس الدينية الى ادارة التعليم المدني التي اصبحت مسؤولة عن التعليم بشكل عام، ان النظام العلماني الذي فرضته مصطفى كمال لا يهدف الى الغاء الاسلام بل كان هدفة انهاء تسلط رجال الدين على امور الدولة وحصر الدين ضمن نطاق الايمان والعبادة (جريدة العالم العربي، ١٩٢٥) . لذلك وجه اهتمامه الى محاربة الطرق الصوفية التي كانت منتشرة بكثرة في البلاد مثل البكتاشية والنقشبندية والمولوية والقادرية والشاذلية وغيرها، وان هذه الطرق لم تقتصر على نشر افكارها بين الفلاحيين والبسطاء بل بين المثقفين ايضا، حتى ان السلطان عبد الحميد الثاني كان من اتباع الطريقة الشاذلية .

وقد كان من الطبيعي ان يتصدى مصطفى كمال لهذه الطرق واغلاقها ، ففي ٣٠ اب ١٩٢٥ القي خطابا في مدينه ((كاستامونو)) حيث تنتشر الطريقة ((المولوية)) تعرض فيها للطرق الصوفية واباطيلها، فخاطب الجماهير قائلا(عبد الوحيد، ١٩٧٠، ١٦٥) : ((ان طلب العون والمساعدة من قبور الاموات هو صفة للمجتمع الانساني المتحضر، واني اتساءل ماذا عسى ان يكون هدف رجال الدين سوى جعل حياه اتباعهم افضل مما هي عليه روحيا وماديا .. فاذا كان هذا هو هدفهم فأنتني ارفض حتى مجرد التصور بانه ما زال في تركيا، بعد كل هذا الجهاد الطويل للقضاء على الجهل والتخلف ويجب ان تعلموا ايها السادة انتم وافراد اسركم وعلى الامة التركية ان تعلم، ان الجمهورية التركية لا يمكن ان تكون بعد اليوم ارضا خصبة للمشايع والدراويش واذا كانت هناك طريقة الحضارة المبنية على العلم، وعلى



مشايخ الطرق ان يفهموا هذا الكلام وان يغلقوا زواياهم وتكايهم عن طيبة خاطر ، والى الابد قبل ان ادمرها على رؤوسهم))) (الجميلي، ١٩٨٥، ١٠)

ان التغييرات التي طرأت على المؤسسات الدينية نتيجة للسياسة العلمانية كانت مؤثرة للغاية في البناء السياسي والاجتماعي للدولة التركية الحديثة، مما اتاح مجالاً اوسع لعلمانية النظام القانوني الذي كانت تخطط له القيادة التركية، فقد صادق المجلس الوطني الكبير في ١٧ شباط ١٩٢٦ على القانون المدني التركي الذي اصبح معمولاً به ابتداء من يوم ٦ تشرين الاول ١٩٢٦ ، وقد استلزم ذلك اعادة النظر في تنظيم جميع القوانين التركية وبما ينسجم مع السياسة العلمانية الجديدة (Ataturk, 1961, 190).

كما تم اعداد قوانين جزائية متأثرة بالقوانين الايطالية والالمانية المعاصرة، وتم حضر ارتداء العمامة والطربوش وسمح للمسلمين بتعاطي المشروبات الروحية، وادخل قانوناً مدنياً جديداً مقتبساً من القانون السويسري (مصطفى، ١٩٩٠، ٣١٤).

علاوة على ذلك فقد تم استخدام التقويم الميلادي بدلاً من التقويم الهجري، واستعمل النظام المتري في المقاييس والموازين واطلقت الاسماء على الشوارع وفقاً للنظام الاوربي، وقد وضعت المرأة على قدم المساواة مع الرجل فاصبح بإمكان المسلمة الزواج من غير المسلم ، كما سمح البالغين الحق في اختيار عقيدتهم الدينية ، واصبح رعايا الدولة متساويين امام القانون (جريدة الاستقلال، ١٩٢٥).

وفي ٩ نيسان ١٩٢٨ اصدرت الحكومة التركية تعديلاً دستورياً حذفت بموجبه المادة التي تنص على ان دين الدولة التركية هو الاسلام، كما عدلت صيغة القسم بالله وحلت محلها صيغة القسم بالشرف، ومن الجدير بالإشارة انه سبق هذا التعديل الدستورية موافقة المجموعة البرلمانية لحزب الشعب الجمهوري في الخامس من نيسان ١٩٢٨ على علمنه الدستور التركي وبشكل نهائي (جريدة الاستقلال، ١٩٢٥).

وكان من الطبيعي في مثل تلك الظروف التي مرت بها الحكومة التركية ان تتجه نحو الغرب لتحقيق توازن بين اتجاهات العلمنة الجديدة وطبيعة السياسة الخارجية التركية ولإثبات عصريّة البلاد امام الراي العام الغربي (مصطفى، ١٩٩٠، ٣١٤).

عد كثير من المؤرخين والمهتمين بالشؤون التركية ، الغاء السلطنة والخلافة ، وطرده افراد البيت العثماني ، والغاء منصب شيخ الاسلام والمحاكم الشرعية ، ووزارتي الاوقاف والشؤون الدينية ، وتكايها الدراويش ، وتبني نظام التعليم الموحد ، وتحرير المرأة ، وعلمنه



الدستور، جميعها تدور حول العمل لعصرنه الدولة التركية وفصلها عن ماضيها الاسلامي (الزين، ١٩٨٣، ٢٧٨) .

وبذلك يمكن القول ان المدة التي اعقبت العام ١٩٢٨ شهدت نتائج صراع السلطة التركية باتجاهاتها العلمانية مع القوى الدينية المختلفة، قد اثبتت قوة السلطة المركزية في الحاق الهزيمة المنكرة بذلك القوى وتجريدها من كافة نفوذها، اما ما بقي لها من دور رئيسي فقد وضع تحت رقابة السلطة الرسمية (الزين، ١٩٨٣، ٢٧٨-٢٧٩) .

النتائج

ان تدخل مصطفى كمال في مجال علمنة الدولة وتطبيق هذا الخط السياسي خلال مدة حكمة كان ناتجا عن رغبته في ادخال روح التجديد في الدولة التركية، ونتيجة لتأثره بالنظم الغربية التي سبقت غيرها في مجال تبني العلمانية ، لذلك استطاع الكماليون اثناء المرحلة الاولى من نضالهم ضد قوى الاحتلال الاجنبي وضد حكومة السلطان توظيف الاسلام وتوجيهه لخدمة اهدافهم المرحلية وبالأسلوب الذي استقطب تعاطفا شعبيا رسميا واسعا داخل وخارج تركيا .

ان سياسة علمنة الدولة التي جندت لها القيادة الكمالية كافة مؤسسات الدولة قد حققت النجاح التام في تلك المؤسسات، اذ ادت الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في تركيا الى ضعف البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع التركي خلال الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر، نسبة عامة الناس الى طبيعة تلك الاوضاع والعمل على اصلاحها، ورغم مطالبة الجماهير التركية بضرورة التغيير، ورغم من ان المطالبة كانت ذات طابع محدود لافتقار تلك الجماهير الى الصيغ التنظيمية التي توجه مسار عملها والتعبير عن معاناتها جراء ذلك الوضع .

المصادر:

١. ابراهيم الداوق ، فلسطين والصهيونية في وسائل الاعلام التركية ، بحث مقدم الى مؤتمر الثالث حول العلاقات العربية - التركية، جامعة اليرموك ، الاردن ، ١٩٨٥.
٢. اورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني حياته واحداث عهده، مكتبة الانبار - العراق ، ١٩٨٧.
٣. احمد عبد الرحيم مصطفى، في اصول التاريخ العثماني ، دار الشرق ، بيروت، ١٩٩٠.
4. Richard Robinson, "The First Turkish Republic" Har Vard university press, 1963, P 37.
٥. محمد حرب عبد الحميد واخرون، المعلم الرئيسية للاسس التاريخية والفكرية لحركة حزب السلامة في



- تركيا، في ندوة اتجاهات الفكر الاسلامي المعاصر المنعقدة في البحرين من ٢٢- ٢٥ شباط ١٩٨٥.
٦. دزموند سيسوارت ، تاريخ الاوسط الحديث ، ترجمة زهدي جار الله ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٤ .
7. F. Husrev T okin, Turk Tarihinde Siyasi pariler Istanbul, 1965.
٨. جورج لثشوفسكي ، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، دار المتنبى، بغداد، ١٩٦٤.
٩. ابراهيم الداوق، الاحزاب السياسية واتجاهات السياسة التركية، بحث مقدم الى جامعة بغداد، 1980.
10. Paul Dumont, "The Religious Startegy of Mustafa Kemal Ataturk " Joumalof the American Institute for the study of middle east Givllization, Vol- 1, NOS 3-4, U.S.A.
١١. قاسم خلف عاصي الجميلي ، الاسلام والسياسة في تركيا الكمالية ، بحث مقدم الى مركز العالم الثالث، جامعة بغداد ، ١٩٨٧ ، ص ١٧ .
١٢. عماد احمد الجوهرى ، المبادئ الاتاتورية والعمل الحزبي في تركيا ١٩٢٣ - ١٩٦٠ ، مجلة دراسات عربية، بيروت، ١٩٨٢ .
13. Toynbee and Kirkwood , Turkey , New Yourk , 1927 .
١٤. مصطفى الزين ، اتاتورك وحلفائه ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ، ١٩٨٣ .
15. Bernard Lewis , The Emergence of modern Turkey , London , 1968.
16. George S- Harris. The Role of the military in Turkish Politics middle East Journal, vol. 19 Washing ton. 1965
١٧. جريدة العراق ، العدد الصادر في ١١ تشرين الثاني ١٩٢٢ .
18. Bertold Spuler "Ruler and Governmwnt of the World " , Londin, 1977, Vo12.
١٩. جريدة العراق ، العدد الصادر في ٩ تشرين الثاني ١٩٢٢
٢٠. فاضل حسين ، محاضرات عن مؤتمر لوزان واثاره في البلاد العربية ، بغداد ، ١٩٦٧ ،
٢١. امين شاكرواخرين ، تركيا والسياسة العربية من خلفاء ال عثمان الى خلفاء اتاتورك ، دار المعارف ، القاهرة ، د.ت.
٢٢. ارمسترونغ ، الذئاب الاكبر (اتاتورك) ، ترجمة دار الهلال ، مصر ، ١٩٣٦ ١٩١١ .
٢٣. قاسم الجميلي ، تطورات واتجاهات السياسة الداخلية ١٩٢٣-١٩٢٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٥ .
٢٤. جريدة العراق الصادر في ١٩ شباط ١٩٢٤ .
٢٥. محمد عزه دروزه، تركيا الحديثة، مطبعة الكتاب، بيروت، ١٩٤٦، ص ٦٨ - ٦٩ .
٢٦. جريدة العالم العربي ، العدد الصادر في ٢٠ نيسان ١٩٢٤ .
27. Stsnford Shaw and Ezel Kural Shaw, History of the ottoman Empier and

modern Turkey Camiigge, Vol, 11 1977.

٢٨. جريدة العالم العربي، العدد الصادر في ١٩ اذار ١٩٢٥ .

٢٩. جريدة العالم العربي ، العدد الصادر في ٢٨ حزيران ١٩٢٥.

٣٠. ٧٠ المقدم الشيخ عبد الوحيد ، الاكراد وبلادهم ، باكستان ، ١٩٧٠.

31. Gazia Mustafa Kemal Atatürk, 'Turkish ministry press" An Kara. 1961

٣٢. جريدة الاستقلال ، العدد الصادر في ١٠ اذار ١٩٢٥ .

English Reference

- Ibrahim Daquq, Palestine and Zionism in the Turkish media, a research submitted to the third conference on Arab-Turkish relations, Yarmouk University, Jordan, 1985.
- . Orhan Muhammad Ali, Sultan Abdul Hamid II, his life and the events of his reign, Anbar Library - Iraq, 1987.
- . Ahmad Abd al-Rahim Mustafa, On the Origins of Ottoman History, Dar al-Sharq, Beirut, 1990.
- . Richard Robinson, "The First Turkish Republic" Har Vard university press, 1963, P 37.
- . Muhammad Harb Abd al-Hamid and others, the main teacher of the historical and intellectual foundations of the Salama Party movement in Turkey, at the Symposium on Trends of Contemporary Islamic Thought held in Bahrain from February 22-25, 1985.
- . Desmond Siswart, History of the Modern Middle Ages, translated by Zuhdi Jarallah, An-Nahar Publishing House, Beirut, 1974. ,
- . F. Husrev T okin, Turk Tarihinde Siyasi pariler Istanbul, 1965.
- . George Lichovsky, The Middle East in Global Affairs, Dar Al-Mutanabbi, Baghdad, 1964.
- . Ibrahim Al-Daouq, Political Parties and Turkish Politicians' Attitudes, research submitted to the University of Baghdad, 1980.
- . Paul Dumont, "The Religious Stategy of Mustafa Kemal Atatürk " Joumalof the American Institute for the study of middle east Givllization, Vol- 1, NOS 3-4, U.S.A.
- . Qasim Khalaf Asi Al-Jumaili, Islam and Politics in Kemalist Turkey, a research submitted to the Third World Center, University of Baghdad, 1987, p. 17.
- . Emad Ahmed El-Gohary, Atatürkist Principles and Partisan Work in Turkey 1923-1960, Journal of Arab Studies, Beirut, 1982.
- . Toynbee and Kirkwood, Turkey, New York, 1927. ,
- . Mustafa Al-Zein, Atatürk and His Allies, Dar Al-Kalima Publishing House, Beirut, 1983.
- . Bernard Lewis, The Energy of Modern Turkey, London, 1968.



- . George S-Harris. The Role of the Military in Turkish Politics Middle East Journal, vol. 19 washing tons. 1965
- . Al-Iraq Newspaper, Issued on November 11, 1922.
- . Bertold Spuler "Ruler and Governor of the World", London, 1977, Vo12.
- . Al-Iraq Newspaper, November 9, 1922 issue
- . Fadel Hussein, Lectures on the Lausanne Conference and its Effects in the Arab Countries, Baghdad, 1967,
- . Amin Shaker and others, Turkey and Arab politics from the successors of the Al-Othman family to the successors of Atatürk, Dar Al-Maarif, Cairo,
- . Armstrong, The Great Wolves (Ataturk), translated by Dar Al-Hilal, Egypt, 1936 191.
- . Qasim Al-Jumaili, Developments and Trends in Domestic Policy 1923-1928, unpublished master's thesis, University of Baghdad, 1985.
- . Al-Iraq Newspaper, issued on February 19, 1924.
- . Muhammad Azza Darwazeh, Modern Turkey, Al-Kitab Press, Beirut, 1946, pp. 68-69.
- . Al-Alam Al-Arabi Newspaper, Issue issued on April 20, 1924.
- . Stsnford Shaw and Ezel Kural Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey Camiigge, Vol, 11 1977.
- . Al-Alam Al-Arabi newspaper, issue of March 19, 1925.
- . Al-Alam Al-Arabi Newspaper, Issue issued on June 28, 1925.
- . Muqaddam Sheikh Abdul Waheed, The Kurds and Their Country, Pakistan, 1970.
- . Gazia Mustafa Kemal Ataturk, 'Turkish ministry press' An Kara. 1961
- . Al-Istiqlal newspaper, the issue of March 10

